النشرة الإخبارية
لمنظمة العفو الدولية
مارس/آذار ١٩٩٢
MARCH 1992

المغرب

الإفراج عن أشقاء ظلوا ١٨ عاماً في عداد «المختفين»

أُفرج في ٣٠ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩١ عن ثلاثة أشقاء بعد أن ظلوا رهن الاعتقال الانعزالي لأكثر من ١٨ عاماً. والأشقاء الثلاثة هم: مدحت وبايزيد وعلي بوريكات، وهم جميعاً يحملون الجنسية الفرنسية، ولكنهم نشأوا في المغرب؛ وكانوا قد اقتيدوا من منازلهم في ٨ يوليو/تموز ١٩٧٣ «للتحقق من هويتهم». وظلوا منذ عام ١٩٨١ محتجزين في ظروف تهدد حياتهم ـ في أماكن قذرة مظلمة لا ينالون فيها من الطعام إلا قليلاً ـ وذلك في معتقل تازماميرت السري الذي تم هدمه مؤخراً. وقد توفي كثير من السجناء لسبب هذه الظروف.

وفي يناير/كانون الثاني أُفرج عن سجناء الرأي الثلاثة الآخرين في المغرب، بعد أن لبثوا في السجن مدة طويلة وهم: أحمد أيت بن ناصر وأحمد راكز وعبد الله حريف؛ وكان قد قبض عليهم في عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥، وحُكم عليهم بالسجن ما بين ٣٠ عاماً والسجن مدى الحياة، بعد محاكمة غير عادلة لمائة وثمانية وسبعين من ذوي النشاط السياسي اليساري عام ١٩٧٧.

وفي يناير أيضاً خُفف حكم الإعدام الصادر على أحمد خياري إلى السجن المؤبد؛ وكان قد حُكم عليه بالإعدام عام ١٩٧٢ بتهمة قتل أحد مخبري الشرطة عمداً. □

الإخوة بوريكات الثلاثة، الذين ظلوا رهن الاعتقال الانعزالي في المغرب لأكثر من ١٨ عاماً، في مؤتمر صحفي عقدوه في باريس يوم الثالث من يناير/كانون الثاني عقب وصولهم من الدار البيضاء

© إيه إف بي

جمهورية الصين الشعبية

إعدام أكثر من ألف شخص عام ١٩٩١

سجلت منظمة العفو الدولية صدور ما لا يقل عن ١٦٠٠ حكم بالإعدام، وتنفيذ أكثر من ١٠٠٠ حكم في الصين عام ١٩٩١، لتهم تتراوح ما بين جرائم العنف والسرقة والاتجار بالمخدرات. ومن المرجح أن معلومات المنظمة، التي تم تجميعها من وثائق رسمية، لا تعكس العدد الحقيقي لأحكام الإعدام، الذي يفوق كثيراً ما جاءت به، والذي هو «سر من أسرار الدولة». وترجح مصادر صينية خاصة أنه قد تم تنفيذ ما قد يصل إلى ٢٠ ألف حكم بالإعدام خلال عام ١٩٩١.

وكثيراً ما تُعلن أحكام الإعدام في اجتماع جماهيري للنطق بالحكم، حيث يُعرض السجناء ويُوجَّه إليهم النقد أمام جمع غفير من الناس. في محافظة يونان الجنوبية، مثلاً، أعدم ١٣ شخصاً في أغسطس/آب ١٩٩١ بعد اجتماع جماهيري بهدف «القضاء على الأخطار الخافية»، قبل تنظيم مهرجان قومي للفنون، حسب ما ورد على لسان أحد كبار المسؤولين في الحزب الشيوعي الصيني الحاكم. وفي ٢٦ أكتوبر، أُعدم ٣٥ سجيناً في محافظة يونان عقب اجتماع جماهيري آخر، بتهم تتعلق بالمخدرات.

وما برحت الحكومة ومسؤولو الحزب الشيوعي الصيني يؤكدون منذ عام ١٩٨٩ أن «حماية استقرار المجتمع هي المهمة الأعظم شأناً في الأمن العام». وصرح كياو شي، أحد كبار زعماء الحزب الشيوعي الصيني، في سبتمبر ١٩٩١ أن «السلطات يجب ألا تني في السعي للسيطرة على النظام الاجتماعي بلا هوادة». وتناقلت الصحف الصينية الرسمية أنباء إعدام أكثر من ١٠٠ شخص في الأسبوع الذي تلى تصريح كياو شي.

لقد انتقدت منظمة العفو الدولية مراراً استخدام عقوبة الإعدام على نطاق واسع في الصين، وعبرت عن قلقها بوجه خاص من أن التدخل السياسي المفرط في عمل السلطة القضائية يعرقل استقلالها إلى حد بعيد، ويؤدي إلى زيادة عدد أحكام الإعدام الصادرة. □

إعدام جماعي في مدينة تشنغدو بمحافظة سيشوان

المملكة المتحدة

أحد أبناء طائفة السيخ يواجه خطر الترحيل

يواجه أحد أبناء طائفة السيخ من ذوي النشاط السياسي خطر ترحيله من المملكة المتحدة بعد أن ظل مقيماً فيها لمدة ٢٠ عاماً، رغم المخاوف بأنه قد يتعرض للتعذيب إذا عاد إلى الهند. فقد ألقي القبض على كاراجيت سنغ تشاهال في المملكة المتحدة في أغسطس ١٩٩٠، واعتُقل بموجب قانون الأمن القومي. فسعى بعد ذلك للحصول على اللجوء السياسي في المملكة المتحدة بدعوى أنه كان قد تعرض للتعذيب على أيدي قوات الأمن أثناء زيارته الهند عام ١٩٨٤؛ ولكن رُفض طلبه في مارس ١٩٩١. وبعد مثوله أمام لجنة استشارية تابعة لوزارة الداخلية البريطانية في يونيو/حزيران، تمت المصادقة على أمر ترحيله. وفي مراجعة قضائية لهذا القرار في نوفمبر ١٩٩١، أمرت المحكمة العليا وزير الداخلية بإعادة النظر في القضية، وأعربت عن القلق من أن طلب اللجوء قد رُفض دون توضيح ما إذا كان قد أُخذ بكامل الاعتبار تقرير لمنظمة العفو الدولية عن انتهاكات حقوق الإنسان ضد السيخ في الهند. □

ساعد بقلمك

مناشدات عالمية

إخوة لك في الإنسانية

إن مناشدة منك إلى السلطات قد تساعد ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الذين نعرض حالاتهم فيما يلي. بوسعك أن تساعد على تحرير سجين من سجناء الرأي، أو إيقاف التعذيب، أو إعادة الحرية لأحد ضحايا «الاختفاء»، أو الحيلولة دون إعدام شخص ما.
الضحايا كثيرون، والانتهاكات شتى، وكل مناشدة لها قيمتها ووزنها.

يوغوسلافيا

مايكل ماركو Mikel Marku وعلي هاكسيو Ali Haxhiu: مواطنان من أصل ألباني، توفيا في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩١ بعد أن أسيئت معاملتهما - حسبما زُعم - وهما معتقلان في مقاطعة كوسوفو ميتوهيا بجنوب صربيا.

أوقفت الشرطة مايكل ماركو، وهو محام في الثانية والستين من بيك، مساء ٣١ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩١، عندما كان يقود سيارة أحد أصدقائه. وقُبض عليه هو وثلاثة آخرين كانوا معه في السيارة، بحجة أن السيارة لم تكن مسجلة باسم السائق. وورد أن الرجال الأربعة تعرضوا عند القبض عليهم للضرب بالهراوات المطاطية، ثم أخذوا إلى مركز الشرطة المحلية في بيك، حيث تعرضوا للضرب مرة أخرى واحتُجزوا ليلة بأكملها. وفي تلك الليلة أُصيب مايكل

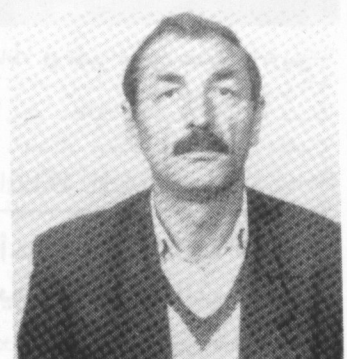

ماركو بنزيف في المخ وفقد الوعي، بسبب الضربات التي وُجّهت لرأسه - فيما يبدو - إلا أنه لم يتلق أي رعاية طبية حتى الصباح التالي. وأُجريت له عملية جراحية، ولكنه توفي بعد مضي ١٠ أيام في ١١ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩١. وفي يناير/كانون الثاني، وبعد أن تقاعست السلطات - حسبما أفادت الأنباء - عن اتخاذ أية إجراءات بشأن قضيته، رفعت أسرته دعوى ضد ثلاثة ضباط شرطة بتهمة ارتكاب جريمة القتل العمد.

أما علي هاكسيو فهو لاجئ ألباني في الخامسة والأربعين كان يقيم في قرية سازلي، وقد حُكم عليه بالسجن ٣٠ يوماً في مايو/أيار ١٩٩١، بعد رفع يده بعلامة النصر «V» على مرأى من اثنين من ضباط الشرطة في أحد المقاهي. وقد سُمح بتأجيل تنفيذ الحكم لإعطائه الفرصة لحضور زفاف ابنته. ثم أُلقي القبض عليه في ٢٥ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩١، واحتُجز ليلة واحدة في زنزانة بمركز الشرطة في أوروسيفاك. وفي اليوم التالي، رُحّل إلى سجن بريستينا ليقضي عقوبة السجن؛ وورد أنه وُجد ميتاً في زنزانة السجن بعد مضي ساعتين على ذلك. وأُعيدت جثته - التي بدت عليها رضوض شديدة فيما زُعم - إلى أسرته في ٢٧ نوفمبر/تشرين الثاني. ولم تتلق أسرته نسخة من تقرير تشريح الجثة حتى نهاية ديسمبر/كانون الأول ١٩٩١، رغم أنها طلبت ذلك مراراً.

■ يُرجى كتابة رسائل تتسم بالأدب واللياقة تناشد إجراء تحقيق شامل ونزيه في وفاة مايكل ماركو وعلي هاكسيو، ثم إرسالها إلى:

Slobodan Milošević/President Of the Republic of Serbia/ Maršala Tita 14/Belgrade/ Yugoslavia. □

كوريا الجنوبية

تشونغ صون هي Chong Son-hee: فنانة عمرها ٣٣ عامًا، حُكم عليها بالسجن لمدة عامين بموجب قانون الأمن الوطني في يوليو/تموز ١٩٩١، بتهمة القيام بأنشطة تعود بالنفع على كوريا الشمالية، حسبما زُعم.

كانت تشونغ صون هي عضواً في تحالف «سوميريون»، وهو تحالف سيول الإقليمي للمنظمات الوطنية لحركة الفنون الجميلة الشعبية. ويمارس تحالف «سوميريون» المذهب الواقعي في الفن ويدعو له، ويناضل من أجل حرية التعبير الفني. وتصور أعمال أعضائه الطبقة العاملة، وكثيراً ما تكون ذات مضمون سياسي، ولا سيما تأييد اتحاد الكوريتين.

وقد قُبض على تشونغ صون هي في ١٨ مارس/آذار ١٩٩١. وباعتبارها عضواً في «سوميريون»، فقد اتُّهمت بالقيام بأنشطة مختلفة، من بينها عقد اجتماعات «سوميريون» العامة منذ إبريل/نيسان ١٩٩٠، وتنظيم محاضرات عن نظرية الفن الشعبي وعن مذهب «جوتشي» الفكري الذي تأخذ به كوريا الشمالية، وتنظيم اجتماعات عرضت فيها شرائح مصورة عن فن كوريا الشمالية، ورسم لافتة تدعو إلى اتحاد كوريا الشمالية والجنوبية ولوحة حائط عن إيم سو كيونغ، وهو طالب اعتُقل بسبب قيامه بزيارة كوريا الشمالية بصورة غير قانونية عام ١٩٨٩.

كما أُلقي القبض على ١٠ آخرين من أعضاء «سوميريون» مع تشونغ صون هي، ولايزال اثنان منهم في السجن يقضيان حكماً مدته ١٨ شهراً.

إن منظمة العفو الدولية تعتبر تشونغ صون هي سجينة رأي اعتُقلت بسبب ممارستها السلمية لحقها في حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات أو الانتماء إليها.

■ يُرجى كتابة رسائل تتسم بالأدب واللياقة تناشد السلطات إطلاق سراح تشونغ صون هي على الفور ودون قيد أو شرط، ثم إرسالها إلى:

Mr Kim Ki-choon/Minister of Justice/Ministry of Justice/1 Chungang-dong/Kwachon-my-on/Shihung-gun/Kyonggi Province/Repulic of Korea. □

تونس

منصف طريقي Moncef Triki: أب لأربعة أبناء، اعتُقل بشكل انعزالي لفترة طويلة، وعُذِّب، ثم حُكم عليه بالسجن في أغسطس/آب ١٩٩١ لمدة ١٥ شهرًا بعد محاكمة غير عادلة.

كان منصف طريقي يشغل منصب رئيس مكتب رابطة الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة في تونس، وقد عمل مع أسر الإسلاميين المعتقلين حيث حقق في القبض عليهم واعتقالهم.

وقد أُلقي القبض عليه في ١١ مايو/أيار ١٩٩١، وكان قد قُبض عليه مرتين من قبل، ثم أُفرج عنه دون توجيه أية تهمة له. وقد ظل قيد الاعتقال الانعزالي في مركز اعتقال بوشوشة قرابة ثلاثة أشهر، أي ما يزيد بأربعين يوماً على المدة القصوى التي يجيزها القانون التونسي، والبالغة ١٠ أيام. وخلال هذه المدة سعت أسرته ومحاميه للحصول على معلومات عن مكان وجوده من السلطات التونسية، ولكنهم لم يتلقوا أي رد. وفي يوليو/تموز ١٩٩١، نُقل إلى سجن «٩ أفريل» في تونس.

وحوكم منصف طريقي في الأول من أغسطس/آب ١٩٩١ بتهمة العضوية في حركة «النهضة»، وهي منظمة إسلامية غير شرعية، وبتهمة عقد اجتماع غير مصرح به، رغم أنه لم يتم خلال المحاكمة تقديم أي دليل على عقد مثل هذا الاجتماع.

وقد أنكر جميع التهم، وقال إنه قاسى تعذيباً شديداً. ولم تنظر المحكمة في ادعاءات التعذيب والاعتقال الانعزالي لفترة طويلة.

■ يُرجى كتابة رسائل تتسم بالأدب واللياقة تدعوا إلى إطلاق سراحه فوراً ودون قيد أو شرط، ثم إرسالها إلى:

فخامة الرئيس زين العابدين بن علي/ رئيس الجمهورية/ قصر الرئاسة/ تونس/ قرطاج/ تونس. □

☚ تنويه: لا يجوز لأعضاء منظمة العفو الدولية إرسال مناشدات إلى السلطات في بلدانهم

منظمة العفو الدولية
تحت الأضواء

حقوق الإنسان في عالم متغير

هل العالم أكثر أمناً لحقوق الإنسان في التسعينيات؟ الأمين العام إيان مارتن يستعرض أهم التغيرات المثيرة التي شهدها العالم وما كان لها من آثار.

عندما كتب بيتر بننسون مقالة عن «السجناء المنسيين» عام ١٩٦١ ـ مؤذناً ببدء «مناشدة من أجل العفو» تستمر عاماً كاملاً ـ لم تكن قضايا حقوق الإنسان أمراً ذا بال، فلم يكن ثمة كتّاب صحفيون متخصصون في حقوق الإنسان، كما لم يكن هناك سوى أقل القليل من الأفلام الوثائقية عن السجن والتعذيب والإعدام.

في ذلك الوقت، لم يكن هناك سوى بضع من الاتفاقيات الدولية التي تنص على حقوق الإنسان الأساسية. فباستثناء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لم يكد يوجد أي معيار آخر يُقاس به سلوك الحكومات كافة ومدى مراعاتها لحقوق الإنسان.

لم تكن حقوق الإنسان تُدرج في جداول أعمال الاجتماعات التي تعقدها الهيئات والمنظمات الحكومية الدولية، ولم يكن لها شأن في العلاقات الدولية. ولم يكن ثمة وجود لمنظمات حقوق الإنسان المستقلة التي تهدف إلى فضح الانتهاكات وممارسة الضغط على الحكومات كي تكف عنها.

وكان بمقدور الحكومات أن تقبض على من تشاء، وتزج بهم في السجون، وتنزل بهم صنوف التعذيب، وتزهق أرواحهم، دون خوف من سخط المجتمع الدولي أو احتجاجه.

أما الآن وقد مضى ٣٠ عاماً، تُرى ما الذي تغيّر؟ ليس من الممكن أو المجدي أن نحاول استعراض ما وقع من شتى انتهاكات حقوق الإنسان في شتى أقطار العالم خلال كل من عام ١٩٦١ وعام ١٩٩١، ومقارنتها بعضها ببعض. إلا أن هناك أمراً واحداً مؤكداً، ألا وهو أن الضغط العالمي الذي استطاع بيتر بننسون أن يستجمعه جعل من الصعب جداً على أي حكومة اليوم أن تخفي الانتهاكات التي ترتكبها، أو تتملص من دفع الثمن السياسي لجرائمها.

وأحد أسباب ذلك هو أن منظمات حقوق الإنسان قد كثر أعضاؤها وقوي نفوذها على كافة المستويات: المحلية والقطرية والإقليمية والدولية. وثمة سبب آخر وهو أن المبادئ التي يتضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ـ وهو الأساس الرئيسي الذي تقوم عليه حماية حقوق الإنسان في جميع أرجاء العالم ـ قد عززتها مجموعة مثيرة للإعجاب من معايير حقوق الإنسان ومواثيقها ومراقبيها.

والبلدان التي لاتزال تقول بأن الضغط من أجل حماية حقوق الإنسان يمثل تدخلاً في شؤونها الداخلية ـ كما ادعى ممثلو الحكومة الصينية بعد أحداث ميدان تيانانمن ـ مثل هذه البلدان صارت اليوم معزولة بشكل متزايد في المجتمع الدولي. ولم يعد بمقدور زبانية التعذيب أن ينهالوا ضرباً على ضحاياهم، وهم مطمئنون وواثقون من أن جرائمهم سوف تظل سراً لا يخرج عن جدران السجن. فاليوم، من المؤكد أن الحكومات تخشى أن ينفضح أمرها وتنكشف تجاوزاتها وانتهاكاتها للعالم أجمع، فتدفع ثمن ذلك ليس من سمعتها فحسب، وإنما من علاقاتها الدولية أيضاً.

لقد طال العهد بحركة حقوق الإنسان العالمية حتى صارت شهاداتها بمثابة حقائق تاريخية. فمن الاتحاد السوفييتي إلى ألبانيا، ومن أوغندا إلى تشاد، ومن الأرجنتين إلى شيلي، ومن كمبوديا إلى الكويت، كشف تعاقب الأنظمة والحكومات عن الحقيقة المروعة لما اقترفته السلطات السابقة من انتهاكات. وكانت جميع هذه السلطات تقريباً تنكر تلك الجرائم كلما واجهها بها مراقبو حقوق الإنسان. وها هي ذي شعوب البلدان المعنية ـ من أمهات «المختفين» في شوارع أمريكا اللاتينية إلى سجناء الرأي السابقين الذين يتبوؤون الآن مناصب رئاسية في أوروبا الشرقية ـ تلح في المطالبة باحترام حقوق الإنسان باعتباره من أهم المطالب الشعبية، وليس بدعة غربية.

ومنذ نشأت منظمة العفو الدولية حتى الآن، ذاقت أمريكا اللاتينية مرارة الأنظمة العسكرية الدكتاتورية، ثم عادت جميع بلدانها إلى نظام الحكومات المدنية المنتخبة. ففي الأرجنتين والبرازيل وشيلي وأوروغواي، انتهت «الحروب القذرة» المتمثلة في السجن السياسي والتعذيب و«الاختفاء» والقتل. ومع ذلك، ففي غواتيمالا والسلفادور وكولومبيا وبيرو، لم يكن قيام حكومة منتخبة تعلن التزامها

ماذا يقول الآخرون

تركز عمل منظمة العفو الدولية منذ البداية على السجناء الأفراد؛ فما برحت المنظمة تسعى لإطلاق سراحهم من السجون، وتنادي بمحاكمتهم محاكمة عادلة، وتعمل من أجل منع تعذيبهم. ويقوم أعضاء المنظمة بإرسال الرسائل إلى السجناء وأقاربهم وسجانيهم وحكوماتهم بشكل مباشر. ويعرف هؤلاء الأعضاء خلفية السجناء، ويذيعون قضاياهم على الملأ، ويعملون من أجل الإفراج عنهم.

وعندما يردّ السجناء على هذه الرسائل ـ من زنزاناتهم أحياناً ـ فكثيراً ما يصفون وقع هذه الرسائل في نفوسهم وما تعنيه بالنسبة لهم. فأولئك الذين لبثوا أعواماً طويلة في السجن يعتبرون الرسائل بمثابة حلقة وصل بالعالم الخارجي، يدركون من خلالها أن ثمة آخرين يناضلون من أجل حقوقهم. وكم من السجناء ذكروا أنه بعد أن انهالت الرسائل على السجن لم يلبث الطعام أن تحسن، أو توقف التعذيب، أو أُطلق سراحهم. وقال الأقرباء إن الدعم المعنوي ساعدهم على الاستمرار.

لقد كتب بيدرو «بريكو» رودريغز من الأرجنتين قائلاً: «لن أنسى ما حييت اليوم الذي علمت فيه أن منظمة العفو الدولية تبنت قضيتي، لأنه قبل ذلك لم يكن لدينا أمل حقيقي في الخروج من السجن أحياء».

وليس السجناء وحدهم هم الذين يتحدثون عن أثر العمل الذي تقوم به منظمة العفو الدولية. فالمنظمة تستمد دعماً من منظمات أخرى تسعى لحماية الحقوق الأساسية، كما أنها بدورها تقدم الدعم لهذه المنظمات، باعتبار ذلك جانباً من حركة عالمية لحقوق الإنسان ما فتئت تنمو يوماً بعد يوم. وتقول هذه المنظمات إن الدعم الذي تتلقاه من منظمة العفو الدولية قد عزز جهودها من أجل ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. □

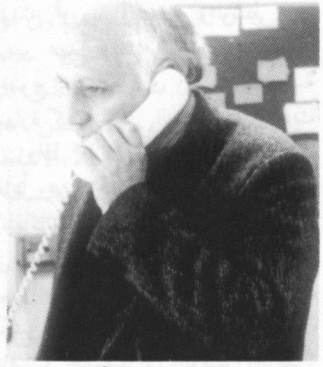

بيدرو رودريغز سجين رأي سابق في الأرجنتين

«هذه البطاقات تجعلني أدرك أننا لسنا وحدنا»

«...لقد تأثرنا كثيراً أنا وابنتاي، فمن الجميل أن يرى المرء أن هناك في بلدان بعيدة أشخاصاً من الكبار والصغار ـ أعني الأطفال ـ يهتمون بنا. كما أن رؤية كل هذه البطاقات...تجعلني أدرك أننا لسنا وحدنا...لقد تلقينا أكثر من ١٣٠٠ بطاقة، جميعها تعبر عن الأمل في الإفراج عن هوغو دي ليون بالأنيوس، إنها تجعلني أبكي من فرط التأثر!».
غواتيمالا، ١٩٨٧ . زوجة مدرس «اختفى» بعد اختطافه في مارس/آذار ١٩٨٤.

بحقوق الإنسان ضماناً كافياً لاحترام هذه الحقوق في الواقع العملي. ذلك أن الصفوة السياسية التي صارت مرة أخرى قادرة على التنافس على السلطة ليست لديها الرغبة أو القدرة على الدفاع عن الحقوق الإنسانية للقطاعات المستضعفة في مجتمعاتها، مثل الأطفال المشردين في الشوارع والسكان الأصليين والقرويين المعوزين.

على أن التغيير السياسي الذي شهدته أوروبا الشرقية والوسطى هو أقرب عهداً وأكثر إثارة، حيث يبرز بوضوح سجل حقوق الإنسان للأنظمة المنهارة كعامل من العوامل التي أدت إلى زوالها. كذلك فإن نضال الأشخاص دفاعاً عن حقوق الإنسان ومعارضة لانتهاكاتها في الماضي يبرز كعامل رئيسي من العوامل التي تكسبهم احترام الناس لهم وتجعلهم جديرين بثقتهم. ولئن كان الكثير من سجناء الرأي السابقين يحتلون مناصب حكومية في الوقت الحاضر، فإن الضغوط السياسية الناجمة عن التحول الاقتصادي، والتوترات القومية والعرقية التي أطلقت عنانها حرية التعبير الجديدة، هي المحك القاسي الذي سوف تُمتحن به عزيمة هذه الحكومات الجديدة، وقدرتها على صون حقوق الإنسان. ففي أوروبا الغربية والشرقية على حد سواء ـ في أيرلندا الشمالية كما في كوسوفو، وفي إقليم الباسك كما في جورجيا ـ تظل يقظة دعاة حقوق الإنسان أمراً حاسماً، وذلك لأن الأقليات العرقية وغيرها عرضة للمعاملة السيئة التي لم تفلح منعها أكثر أنظمة العدالة الجنائية تطوراً.

لقد كان للأحداث التي شهدتها أوروبا الشرقية أصداء واسعة في جميع أنحاء العالم، كما حفزت عدة دول إفريقية إلى الأخذ بديمقراطية التعدد الحزبي، وصاحب ذلك إطلاق سراح السجناء السياسيين على نطاق واسع ـ في بنين وزائير وزامبيا.

اليوم تخشى الحكومات أن ينفضح أمرها وتنكشف انتهاكاتها للعالم كله

لقد وافق عام ١٩٩١ الذكرى السنوية العاشرة لصدور الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، الذي يمثل الجذور الأصلية لالتزام الدول الإفريقية باحترام حقوق الإنسان، والمنعكس في الدساتير الجديدة لناميبيا وموزمبيق وبنين. ومع ذلك، فإن الكثير من الدول، مثل إثيوبيا وكينيا وملاوي وتوغو وجمهورية إفريقيا الوسطى، لاتزال غير راغبة في السماح لمواطنيها بحرية حقيقية في التعبير السياسي؛ وفي بلدان أخرى تقع حقوق الإنسان ضحية للصراع العرقي ـ كما هو الحال في ليبيريا وإثيوبيا وموريتانيا. أما جنوب إفريقيا ـ آخر دولة تحكمها أقلية بيضاء في القارة الإفريقية ـ فلقد شهدت هي الأخرى أحداثاً سياسية مثيرة، بما في ذلك الإفراج عن سجناء سياسيين بارزين؛ إلا أنها ما برحت تسجن وتعذب آخرين من معارضيها.

أما في آسيا فإن التغير السياسي كثيراً ما يبدو أبطأ منه في غيرها؛ ولكن حتى في هذه القارة، فإن المطالبة باحترام حقوق الإنسان قد برزت بشكل مثير في السنين الأخيرة بين شعوب تختلف اختلافاً كبيراً عن بعضها البعض، مثل شعوب الفلبين وبورما والصين ونيبال. وعلى المدى القريب، باءت الآمال الكبيرة بالخيبة ـ بسبب القمع الوحشي في الصين وميانمار (بورما سابقاً)، أو الإخفاق في الحفاظ على ما تم من تحسينات، كما هو الحال في الفلبين. وفي العديد من بلدان آسيا، لاتزال قوية الاعتبارات الثقافية التي تمنع هذه البلدان من التسليم بأن حقوق الإنسان تتجاوز الحدود القومية ـ ليس في الصين وميانمار فحسب، وإنما في الهند وإندونيسيا وفيتنام أيضاً. بيد أن الأصوات المؤيدة لحقوق الإنسان الصادرة من أبناء هذه الشعوب ما فتئت تزداد قوة يوماً بعد يوم؛ كما أن التطور الاقتصادي السريع في اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان، الذي تطمح إليه شعوب أخرى، قد جلب معه ـ فيما يبدو ـ وعياً متزايداً بحقوق الإنسان.

وخلال عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ وقعت أزمة الخليج، فركزّت أنظار العالم أخيراً على السجل المروِّع للعراق في مجال حقوق الإنسان، وليس ذلك فحسب بل إنها أيضاً ذكّرت العالم بطول معاناة الفلسطينيين والأكراد، وأثارت أسئلة حول شرعية معظم الأنظمة القائمة في منطقة تُهدر فيها حرية التعبير إهداراً فادحاً.

وسوف يكشف المستقبل ما إذا كانت حقوق الإنسان قد استُخدمت كمجرد سلاح دعائي شُهر في وجه صدام حسين، أو أن حقوق الإنسان سوف تحظى بالاحترام من جانب أولئك الذين كانوا من بين المنتصرين ـ مثل سوريا والسعودية ـ ومن جانب أولئك الذين لم يشتركوا في الحرب، مثل إسرائيل في معاملتها للفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وإيران. وما هي الآثار المترتبة على ذلك بالنسبة للأردن واليمن حيث كانت ثمة ميول مشجعة قبل الحرب نحو مزيد من حرية التعبير واحترام حقوق الإنسان ؟ إن بعض دول الشرق الأوسط لها سجلات من أفظع سجلات حقوق الإنسان في العالم؛ إلا أن في المنطقة أيضاً مناضلين شجعان من المدافعين عن حقوق الإنسان، لم تزدهم تجربة حرب الخليج المريرة إلا عزماً وتصميماً.

إن منظمة العفو الدولية لا تدعي أن بمقدورها إعداد كشف شامل بما تم من إنجازات في النضال من أجل حقوق الإنسان وما مُني به هذا النضال من نكسات. وانتهاكات هذه الحقوق إن هي إلا حصيلة صراعات سياسية واجتماعية في أقاليم ودول، مما يتجاوز قدرة منظمات حقوق الإنسان على حسمها. إلا أن العالم قد أيقن أن مدى احترام حقوق الإنسان أو انتهاكها يؤثر في الأحداث السياسية ويتأثر بها. وقد أظهرت الأعوام الأخيرة أن الأشخاص العاملين معاً في منظمات تطوعية مستقلة، ينحصر نشاطها داخل حدود الدول أو يتخطاها، يمكن أن يكون لهم أثر كبير على مدى الاحترام الذي توليه بلدانهم لحقوق الإنسان الأساسية، على المدى القريب والبعيد. والخبر السار أن الأقطار التي تتحسن فيها أوضاع حقوق الإنسان أكثر من تلك التي تسوء فيها. ولكن من المؤسف أنه في البلدان التي تسوء فيها أوضاع حقوق الإنسان، بلغت الفظائع حداً من الضراوة والانتشار قلما يجده المرء في بلدان أخرى. □

الفكرة التي أصبحت حركة

كانت الفكرة بسيطة؛ ففي جميع أنحاء هذا العالم المنقسم إلى دول ودويلات مختلفة، كانت السلطات الحاكمة تسجن الناس بسبب معتقداتهم، وكانت الحكومات تجرّع مواطنيها سوء العذاب وتزهق أرواحهم؛ وكانت الفكرة ببساطة هي: منع هذه الحكومات من اقتراف كل هذا.

كانت الحملة بسيطة لا تعقيد فيها: استقصاء الحقائق؛ حشد الرأي العام؛ تنظيم الضغط اللازم لمساعدة الضحايا وأسرهم.

وبدأ الأمر بمناشدة في إحدى الصحف؛ ففي مقالة عنوانها: «السجناء المنسيون»، طالب المحامي البريطاني بيتر بننسون بالدعم والتأييد الجماهيري. كان ذلك في ٢٨ مايو/أيار ١٩٦١، ولم تكد تمضي أسابيع معدودة حتى تلقى أكثر من ألف عرض لتقديم العون.

وخلال السنة الأولى من عمرها، أوفدت المنظمة الناشئة أربع بعثات لتقديم احتجاجات إلى الحكومات: في تشيكوسلوفاكيا وغانا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية والبرتغال. وكانت هناك ٢١٠ قضايا «قيد التحقيق الفعلي». ونظمت حملة لإرسال بطاقات التهنئة في نهاية العام، أسفرت عن إرسال نحو ٥٠٠٠ رسالة إلى ١٢ سجيناً في بلدان مختلفة.

كانت تلك بواكير جهد خارق يغطي العالم أجمع. وما بدأ كحملة قصيرة لم يلبث أن صار حركة متنامية، ألا وهي: «منظمة العفو الدولية».

مستقلة وتطوعية

يُعترف بمنظمة العفو الدولية اليوم كحركة تطوعية مستقلة تعمل من أجل منع بعض من أخطر الانتهاكات التي ترتكبها الحكومات للحقوق الإنسانية الأساسية لشعوبها. والمحور الرئيسي لنضالها يتمثل في:

- تحرير جميع سجناء الرأي. وهؤلاء هم أناس اعتقلوا في أي مكان بسبب معتقداتهم، أو بسبب أصلهم العرقي أو جنسهم أو لونهم أو لغتهم، ولم يستخدموا العنف أو يدعوا إلى استخدامه.
- ضمان إتاحة محاكمة عادلة للسجناء السياسيين على وجه السرعة.
- إلغاء عقوبة الإعدام والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية التي يلقاها السجناء.
- وضع حد لعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء وحوادث «الاختفاء».

وتقوم الحركة على النشاط الذي تنهض به مجموعات محلية صغيرة من الأعضاء الذين يسعون ما وسعهم الجهد من أجل الضحايا في بلدان أخرى، وتؤمن الحركة بأهمية الاستقلال السياسي والحياد الصارم.

ولايزال اهتمام الحركة ـ كما كان عند نشأتها ـ منصباً على تأسيس تنظيم من الأعضاء. وقد ظلت الحركة محتفظة بطابع عالمي بفضل عملها الدؤوب من أجل الضحايا الفرديين في شتى البلدان. والرسالة التي تتبلور من هذا كله فحواها أن حقوق الإنسان لا تقف عند حدود أو سدود، فلا تحدها الحدود القومية أو الجغرافية ولا تقيدها حواجز الجنس أو العرق أو الدين.

غير متحيزة وعالمية

إن منظمة العفو الدولية غير متحيزة، أي أنها لا تؤيد أو تعارض أية حكومة أو نظام سياسي. كما أنها لا تؤيد أو تعارض بالضرورة آراء أولئك الذين تسعى لحماية حقوقهم. فهي لا تُعنى إلا بحماية حقوق الإنسان في كل قضية تتولاها، بغض النظر عن المذهب الفكري لحكومات الضحايا أو معتقداتهم.

ولدى الحركة الآن ما يزيد على ١,١٠٠,٠٠٠ من الأعضاء والمشتركين والمتبرعين في أكثر من ١٥٠ بلداً، في إفريقيا وآسيا والأمريكتين وأوروبا الشرقية والغربية والشرق الأوسط.

© أوسكار بويلا / بيزما

«لقد كانت منظمة العفو الدولية هي صديقنا الأول والوفي»

«عندما لم يكن بالإمكان أن يسمع صوتنا أحد، لأنه لم يُنشر في بلادنا أي شيء عما كان يجري، بدأت منظمة العفو الدولية تحقيقاً مفرطاً في الدقة والجدية عن حالات «الاختفاء» في الأرجنتين، ومعسكرات الاعتقال، وجميع انتهاكات حقوق الإنسان... هؤلاء الناس الذين يتسمون بإدراك حسي عظيم أخذوا على عاتقهم القيام بحملات من أجلنا، وليس لدي أدنى شك في أنها أنقذت أرواحاً، وساعدت على العثور على أطفال مفقودين. لماذا أنقذت الأرواح؟ لأن الاستنكارات الصادرة من منظمة جدية كمنظمة العفو الدولية تؤخذ بعين الحسبان في شتى أنحاء العالم، وانعكس ذلك بوجه خاص في بلادنا خلال عهد الدكتاتورية العسكرية... لقد كانت منظمة العفو لنا أول وأوفى صديق».

الأرجنتين، ١٩٩٠ . إستيلا بارنيس دي كارلوتا، رئيسة مجموعة جدات بلازا دي مايو، تتحدث عن «اختفاء» بنات الجدات وأحفادهن في الأرجنتين.

وتوجد أكثر من ٦٠٠٠ مجموعة محلية في شتى أنحاء العالم، وللمنظمة فروع في ٤٦ بلداً وإقليماً.

ولقد تولت الحركة منذ نشأتها ما يربو على ٤٢٦٠٠ حالة لسجناء من المعلوم أو المحتمل أنهم سجناء رأي. وفي أي وقت من الأوقات تكون المجموعات مشغولة بالعمل من أجل ما يتراوح بين ٣٠٠٠ و ٤٠٠٠ من مثل هذه الحالات. وإلى جانب هذه الحالات ثمة آلاف من حالات أخرى تحظى باهتمام الحركة في نفس الوقت: حالات المعتقلين السياسيين المحتجزين دون تهمة أو محاكمة، والأشخاص المعرضين لخطر التعذيب والإعدام، فضلاً عن التقارير التي تتدفق على المنظمة بشأن أعمال القتل التعسفي وحالات «الاختفاء».

ومنذ البعثات الأربع التي خرجت من منظمة العفو الدولية في عامها الأول، قامت المنظمة بإرسال أكثر من ٩٠٠ وفد إلى بلدان مختلفة للتحقيق في أوضاع حقوق الإنسان بشكل مباشر، أو لحضور جلسات قضائية، أو للتحدث إلى السلطات. وفي عام ١٩٩٠، أرسلت المنظمة بعثات بلغ مجموعها ٧٢ إلى ٤٩ بلداً في شتى أرجاء العالم.

وتلجأ منظمة العفو الدولية إلى أساليب متنوعة للتصدي لأنماط شتى من القمع السياسي؛ فقد تشن مثلاً حملة متواصلة من أجل سجين رأي قضى زمناً طويلاً في السجن. ولكن عندما يكون المعتقلون مهددين بالتعذيب أو الموت أثناء اعتقالهم، أو عندما يكون آخرون عرضة للاختطاف أو القتل، فيجب أن تكون الاستجابة الأولى مركزة بحيث لا تستغرق سوى ساعات معدودات. وقد أنشأت المنظمة شبكة «للتحرك العاجل» مما يضمن سرعة التدخل عندما تكون حياة الأشخاص معرضة للخطر. وكان لدى الشبكة في عام ١٩٩٠ منسقون متطوعون في نحو ٦٥ بلداً، على أهبة الاستعداد للتحرك بإرسال البرقيات والرسائل المستعجلة. وقد قاموا بنحو ٨٢٣ تحركاً من أجل الضحايا في ٩٠ بلداً.

شديدة التدقيق والاستقصاء

تحرص منظمة العفو الدولية حرصاً شديداً على إبلاغ الحقائق بصورة متجردة ودقيقة. والأساس الذي يقوم عليه نشاطها هو تقصي الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان وتمحيصها تمحيصاً شديداً. ويوجد في مقر الأمانة الدولية

بلندن، التي يبلغ عدد موظفيها ٢٧٠ شخصاً من نحو ٤٠ جنسية، قسم خاص للأبحاث يتولى تجميع المعلومات من مصادر عديدة متنوعة ثم تحليلها. وتشمل هذه مئات الصحف والمجلات والنشرات الحكومية ونصوص البرامج الإذاعية وتقارير المحامين والمنظمات الإنسانية، إلى جانب رسائل السجناء وأسرهم. كما توفد منظمة العفو الدولية بعثات لتقصي الحقائق في موطنها، ولمراقبة الحكومات، وإجراء مقابلات مع السجناء والمسؤولين الحكوميين. وتتحمل منظمة العفو الدولية كامل المسؤولية عما تنشره من تقارير؛ وإذا ثبت أنها قد جانبها الصواب في أمر ما، فلا تتردد في تصويب الخطأ.

وبزيادة التوقعات ـ وتزايد عدد الضحايا والأقارب الذين يستنجدون بمنظمة العفو الدولية ـ ازدادت الحاجة إلى مزيد من الموارد. فالعمل المبذول والمطلوب باهظ التكاليف؛ إذ أن شطراً كبيراً من المال يُنفق في تقديم الغوث المباشر للضحايا وأسرهم. وفي عام ١٩٩٠، صدرت أكثر من ٨٠٠ مناشدة للتحرك العاجل، فبلغت فواتير رسائل التلكس وحدها نحو ٣٢ ألف جنيه إسترليني. أما البعثات التي بلغ عددها ٧٢ بعثة، فقد تجاوزت نفقاتها ١٥٠ ألف جنيه إسترليني.

والعجيب في الأمر أن منظمة العفو الدولية تعتمد الاعتماد الأكبر في تمويلها على الدعم الذي تلقاه من عامة الناس. ومثلما هي تحتاج إلى دعم واسع النطاق من قبل الجماهير في توليد الضغط الدولي، فإنها كذلك بحاجة إلى التبرعات كي تتمكن من مواصلة نشاطها، وكي تبقى دائماً مستقلة.

تحديات هائلة

إن التحديات التي تواجه منظمة العفو الدولية هائلة النطاق؛ فالمعتقد أن نحو نصف بلدان العالم يوجد في سجونها سجناء رأي؛ وفي زهاء ٥٠ بلداً يمكن احتجاز السجناء السياسيين دون تهمة أو محاكمة، لأشهر أو حتى أعوام في أحيان كثيرة.

أما في التسعينيات فثمة أدلة على تعرض السجناء للتعذيب بصورة منهجية في واحد من كل ثلاثة بلدان في العالم. أي أن هذا يحدث في أكثر من ٦٠ بلداً، بينما ترد ادعاءات غير منتظمة، أو يصعب التثبت من صحتها، تفيد بوقوع التعذيب في قرابة ٤٠ بلداً آخر.

وتُطبَّق عقوبة الإعدام في ٩٢ بلداً. فقد ذكرت منظمة العفو الدولية في آخر تقرير أصدرته في هذا الصدد أنها تلقت بيانات عن أكثر من ٢٠٢٩ سجيناً اعدموا في ٢٩ بلداً. وقالت المنظمة إن العدد الإجمالي الحقيقي هو بلا شك أعلى من ذلك بكثير.

غير أن السرية والرقابة والتخويف تجعل من المستحيل تكوين صورة كاملة لهذه الانتهاكات. فبعض البلدان تكاد تكون أبوابها موصدة دون العالم الخارجي. وفي حالات كثيرة، لا تكون هناك أي معلومات عن السجناء على الإطلاق. وكثيراً ما تعترف منظمة العفو الدولية نفسها بأنها لا تكشف إلا عن جزء ضئيل من الحقيقة.

وفي عام ١٩٩١، قام المجلس الدولي لمنظمة العفو الدولية، وهو جهازها الرئاسي الأعلى، الذي يتألف من أكثر من ٤٠٠ مشارك من ٧٠ بلداً ـ قام باعتماد سلسلة من التغييرات ذات الأثر البالغ في صلاحيات المنظمة. وكان الهدف من هذه التغييرات توسيع نطاق الحماية التي توفرها المنظمة لتشمل آلافاً من الضحايا الذين كانت حالاتهم فيما مضى تقع خارج نطاق صلاحيات المنظمة المحددة تحديداً صارماً.

ومن بين أهم هذه التغييرات قرار بتوسيع إطار عمل منظمة العفو الدولية ليشمل حالات الانتهاكات التي ترتكبها جماعات المعارضة السياسية. وفي المستقبل، بعد أن يتم وضع مبادئ توجيهية دقيقة، سوف تعارض المنظمة أخذ الرهائن، وتعذيب وقتل السجناء الذين تحتجزهم مثل هذه الجماعات، وغير ذلك من أعمال القتل التعسفي التي تقوم بها.

غير أن هذا التعديل الجديد لن يغير من الدور الرئيسي للمنظمة؛ فسوف تظل كعهدها رقيباً عالمياً يرصد انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الحكومات، رغم أن هذه الأخيرة ملزمة أمام القانون الدولي بحماية حقوق مواطنيها.

«إنه يقوي إيمان المرء»

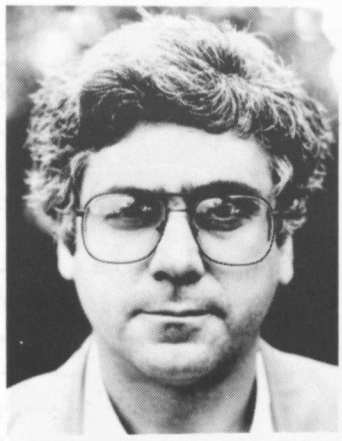

لا أجد الكلمات المناسبة التي أعبر بها عن امتناني لاهتمامكم بقضيتي والتضامن الذي أعربتم عنه. ففي داخل زنزانة السجن، لا يُقدَّر مثل هذا التأييد بثمن. فقبل كل شيء، إنه يقوي إيمان المرء بما هو إنساني في وضع يبدو غير إنساني بشكل مروع... أود أن أقول إن هذا الحادث لم يزعزع التزامي بضرورة التفاوض والتوصل إلى تسوية سياسية تضمن الحرية والاستقلال لشعبي».

إسرائيل والأراضي المحتلة، ١٩٩١ . الدكتور ساري نسيبة، سجين رأي فلسطيني اتُّهم بتأليف منشورات تحرض على العنف، وصدر ضده أمر اعتقال إداري لمدة ستة أشهر في يناير/كانون الثاني ١٩٩١ .

النتائج

لا شك أن الاعتداء على حقوق الإنسان أمر مثبَّط، ولكن ردود الفعل التي استثارها أظهرت بجلاء أن ثمة ضميراً إنسانياً عالمياً ما برح يزداد قوة ونفوذاً يوماً بعد يوم. فقبل ١٥ عاماً كان عدد أعضاء منظمة العفو الدولية لا يتجاوز ١٠٠ ألف، ولكنه ظل يتزايد حتى أصبح اليوم يربو على المليون. وذلك لأن رسالة منظمة العفو الدولية لم تتغير، فهي لاتزال ببساطة «وضع حد للانتهاكات»؛ والذي تغير إنما هو الجهد المبذول في النضال من أجل حقوق الإنسان. فلا تكاد تمضي ساعات معدودات على وصول أنباء تشير إلى احتمال تعرض شخص ما للتعذيب، حتى تكون مئات البرقيات في طريقها إلى الجهات المعنية. وقد ذكرت إحدى الحكومات رداً على مناشدة لمنظمة العفو الدولية أنها تلقت ١٠ آلاف رسالة بشأن حالة واحدة.

إن البطاقات البريدية والبرقيات والطرود المرسلة تصل جميعاً إلى غايتها؛ بل وتعود خطابات الرد أيضاً، فكثير منها يتم تهريبه من السجون أو عبر أجهزة الرقابة في المطارات.

فقد حدث أن صدر الحكم بالسجن ثلاث سنوات على طالب صغير السن من طلاب الحقوق في إحدى دول أوروبا الشرقية ـ كان قد قُبض عليه بعد أن قام بجمع توقيعات تدعو إلى إطلاق سراح السجناء السياسيين ـ وفي نفس الأسبوع كتب والده إلى منظمة العفو الدولية يقول: «حقاً لقد كانت مناشدتكم نعمة كبيرة لي، إذ أنكم رفعتم صوتكم دفاعاً عن ابني... إن منظمة العفو الدولية سراج منير في وقتنا هذا، يشع بنور الأمل فيزيح الظلمة عن أعين من أُوصدت عليهم أبواب السجون. إن جهودهم المنزهة عن أي مصلحة ذاتية سوف تفيض بنورها على أولئك الذين يحتاجون إليها، والذين يتكاثر عددهم يوماً بعد يوم».

ومن بين الضحايا الكثيرين مدرس من أمريكا اللاتينية؛ فبينما كان يجري تعذيبه على أيدي رجال الشرطة، أوصلوا خطأً تليفونياً بين غرفة التعذيب ومنزل أسرته، كي يجبروا زوجته على الاستماع إلى صرخات زوجها وتأوهاته. ولم تحتمل المسكينة هول المحنة، فأُصيبت بأزمة قلبية ماتت على أثرها. أما السجين نفسه فقد بقي على قيد الحياة، وسمحوا له بمغادرة البلاد إلى المنفى هو وأطفاله. كتب لنا يقول: «لقد قتلوا زوجتي... وكادوا يقتلونني أيضاً، لولا أنكم تدخلتم وأنقذتم حياتي».

ومن بين ما يزيد على ٤٢٦٠٠ حالة فردية تولتها المنظمة منذ عام ١٩٦١، أُغلقت ملفات نحو ٣٩٠٠٠ حالة. وكثير من هؤلاء أُفرج عنهم قبل الوقت المحدد لذلك؛ وثمة آخرون أُفرج عنهم على أثر عفو عام. غير أن منظمة العفو الدولية تحذر من اتخاذ عدد الأشخاص مقياساً لنجاحها. والحركة لا تنسب لنفسها الفضل في الإفراج عن أي سجين مطلقاً؛ فبعض السجناء الذين تبنتهم المنظمة أتموا عقوبات السجن المفروضة عليهم قبل أن يعودوا للمجتمع. كما أُغلقت ملفات حالات أخرى لأن أصحابها ماتوا أو قُتلوا وهم في السجن أو المعتقل.

وإذا كنا نريد معياراً نقيِّم به جهود منظمة العفو الدولية، فحسبنا معياراً أن هناك من هم بحاجة إلى المنظمة؛ إذ لا يمر يوم إلا وتتلقى المنظمة نداءات جديدة تطلب المساعدة، ورسائل جديدة من السجناء، وشهادات جديدة من الضحايا.

لقد أصبحت الحركة طوق نجاة للكثيرين، ونبراساً للأمل يحملة كل من يرغب في النضال دفاعاً عن كرامة الإنسان. ولقد أثبتت أن الناس العاديين يمكنهم أن يعملوا معاً ويتكاتفوا ـ كائنة ما كانت مذاهبهم وتوجهاتهم السياسية ـ في سبيل وضع حد للظلم والطغيان.

وها هو سجين من بنين يكتب إلينا يوم الإفراج عنه قائلاً: «أنا الآن حر!، لقد أطلقوا سراحي تواً هذا المساء. أؤكد لكم أنني مدين لكم بحريتي؛ لم أبق حياً إلا بفضلكم. حقاً لا يأس مع الحياة؛ إن هذا النصر لكم وبكم وحدكم؛ إذ ثابرتم في عملكم ونضالكم دون كلل أو ملل. لقد بدأت هذه اللحظة صفحة جديدة في حياتي». □

سوريا

الإفراج عن سجناء سياسيين

أعلن وزير الداخلية السوري في ١٤ ديسمبر/كانون الأول أنه تم العفو عن ٢٨٦٤ سجيناً كانوا قد «ارتكبوا جرائم ضد الأمن الوطني»، وسيفرج عنهم فوراً. ولكن لايزال هناك قدر كبير من الغموض حول من أُفرج عنهم فعلاً، وحتى نهاية يناير/كانون الثاني لم تتمكن منظمة العفو الدولية إلا من التأكد من الإفراج عن أكثر من ١٠٠٠ سجين سياسي فيما بين ١٤ و ٣١ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩١ .

وقد حثت منظمة العفو الدولية الحكومة السورية على نشر قائمة بأسماء السجناء السياسيين الذين ورد أنهم أُفرج عنهم في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩١؛ كما طلبت التفاصيل الخاصة بأية تهم وإجراءات قضائية تمت في قضاياهم، ومن المعتقد أن كثيراً منهم اعتُقل لمدة تصل إلى ١٠ سنوات دون توجيه تهمة لهم أو محاكمتهم قط.

ومن بين سجناء الرأي الذين تم الإفراج عنهم في ديسمبر/كانون الأول غسان نجار، وهو عضو سابق في نقابة المهندسين السورية. وقد ظل معتقلاً دون تهمة أو محاكمة منذ القبض عليه في إبريل/نيسان ١٩٨٠ . وكان من بين مجموعة من المهندسين والأطباء والمحامين الذين تم القبض عليهم في أعقاب إضراب عام ليوم واحد في ٣١ مارس/آذار ١٩٨٠، للمطالبة بإنهاء حالة الطوارئ السارية في البلاد منذ عام ١٩٦٣، وإلغاء محاكم أمن الدولة، والإفراج عن جميع المعتقلين الذين لم يُقدَّموا للمحاكمة. وكان أيضاً من بين أولئك الذين ورد أنهم أُفرج عنهم في ديسمبر/كانون الأول أعضاء في أحزاب سياسية محظورة، مثل حزب العمل الشيوعي والإخوان المسلمين والمنظمة الناصرية الشعبية. وقيل أيضاً إن ثمة فلسطينيين من المتهمين بتأييد ياسر عرفات، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، كانوا ضمن المفرج عنهم.

وبينما ترحب منظمة العفو الدولية بالإفراج عن مئات السجناء السياسيين، فإنها لاتزال تشعر بالقلق لأن كثيرين اعتُقلوا دون وجه حق، ولأن آلافاً آخرين ربما لايزالون محتجزين ظلماً دون تهمة أو محاكمة. □

غسان نجار

بيرو

الحكومة تنتقد تقرير منظمة العفو الدولية

انتقد رئيس دولة بيرو تقريراً أصدرته منظمة العفو الدولية في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩١ بعنوان: «**بيرو: حقوق الإنسان في جو من الرعب**». في مقابلة تليفزيونية أجريت في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩١، قال الرئيس ألبرتو فوخيموري: «لقد كان شجب منظمة العفو الدولية لجماعة سندرو لومينوسو في آخر تقرير لها ضعيفاً حقاً...ضعيفاً وغير مقبول من قبل بيرو».

غير أن المنظمة ما برحت منذ عام ١٩٨٣ تستنكر مراراً وتكراراً الفظائع التي ترتكبها جماعات المعارضة المسلحة، بما في ذلك عمليات التعذيب والقتل التي قامت بها سندرو لومينوسو، وراح ضحيتها الفلاحون وموظفو الحكومة المحليون ورجال الدين العاملون في حقل التنمية. وتذكر منظمة العفو الدولية في تقريرها أن آلاف الضحايا «تعرضوا للقتل والتعذيب والإرهاب من جانب جماعة سندرو لومينوسو، التي حاولت أيضاً تجويعهم كي يذعنوا لها»؛ وأوردت المنظمة تفاصيل حالات انتهاكات معينة. وفي إعلان مدفوع الأجر نشرته منظمة العفو الدولية في صحافة بيرو، دعت المنظمة جميع الأطراف في الصراع الدائر إلى احترام المبادئ الإنسانية الأساسية التي تحرّم تعذيب السجناء وقتل المدنيين العزل عمداً.

وفي رد رسمي على تقرير منظمة العفو الدولية، قالت وزارة الشؤون الخارجية في نوفمبر/تشرين الثاني: «نحن لا نقبل ما تقوله المنظمة من أن قوات الأمن في بيرو تسببت في «اختفاء» آلاف الأشخاص في مناطق الطوارئ، أو أعدمتهم خارج نطاق القضاء».

وعلى مدى السنوات العشر الماضية، قامت منظمة العفو الدولية بتسجيل أكثر من ٤٠٠٠ حالة لأشخاص «اختفوا» عقب اعتقالهم على أيدي قوات الأمن. وفي وثيقة رسمية عنوانها: «توجيه رئاسي بشأن احترام حقوق الإنسان»، صدرت في سبتمبر/أيلول ١٩٩٠، أقرت الحكومة أن «عدد حالات «الاختفاء» التي أُبلغ عنها منذ عام ١٩٨١ بلغ مجموعها ٥٠٠٠». ولايزال غير معروف مصير الغالبية العظمى من هذه الحالات.

وإلى جانب عشرات الأشخاص الذين قُتلوا بصورة فورية، فقد وثقت منظمة العفو الدولية خلال السنوات العشر الماضية ما لا يقل عن ١٥ مذبحة ارتكبتها قوات الأمن أو ما يُعرف «بالجماعات شبه العسكرية» التي تتلقى دعماً من قوات الأمن المذكورة؛ وراح ضحية لهذه المذابح أكثر من ٥٠٠ شخص، من بينهم نحو ٢٥٠ سجيناً يُعتقد أنهم قتلوا على أيدي قوات الأمن في ثلاثة سجون في العاصمة ليما، أو في المناطق القريبة منها، في يونيو/حزيران ١٩٨٦ . وقد انتهت لجان مجلس الشيوخ، التي شُكلت للتحقيق في بعض هذه المذابح، إلى أن أفراداً من قوات الأمن هم المسؤولون عن أعمال القتل.

ورغم توفر الأدلة الناهضة على مسؤولية أفراد قوات الأمن عن آلاف حالات «الاختفاء» وعمليات القتل الفوري، فإنهم ما برحوا يقومون بمثل هذه الأعمال وهم بمأمن من العقاب. □

* (رقم الوثيقة: AMR 46/56/91)

السودان

التعذيب والاعتقال السري والمحاكمات الجائرة

لاتزال الأنباء ترد من السودان عن التعذيب والاعتقال السري والمحاكمات غير العادلة. فقد احتُجز ما لا يقل عن ٨٠ من المدنيين وضباط الجيش الحاليين والسابقين في معتقلات سرية تُعرف باسم «بيوت الأشباح»، حيث تعرضوا للتعذيب الشديد؛ وكان قد قُبض عليهم في أغسطس/آب ١٩٩١ للاشتباه في تآمرهم للقيام بانقلاب. ومن بين هؤلاء المسجونين الوزيران السابقان عبد الرحمن عبد الله نقد الله وميرغني عبد الرحمن سليمان؛ وورد أنهم جميعاً تعرضوا للضرب بالهراوات المطاطية والضغط على خُصاهم بالزرديات، وأُخضعوا لعمليات الإعدام الصورية. وورد أن أحدهم أُحرق بمكواة ساخنة، وأُرغم على الزحف على سطح من الأسمنت حمي من شدة حر الشمس. وشُد وثاق سجين آخر كبير في السن، ثم عُلِّق من جدار طيلة ثلاث ليال متتالية.

وفي سبتمبر/أيلول، حوكم ٥٣ سجيناً محاكمة جائرة أمام محكمة عسكرية انعقدت سراً. ولم تستغرق كل جلسة سوى دقائق معدودة؛ ولم يُسمح لأي من المتهمين بتوكيل محام للدفاع عنه. وفي ديسمبر/كانون الأول، أُعلن عن صدور أحكام الإعدام ضد ١١ سجيناً، ولكنها خُفِّفت إلى السجن المؤبد. كما صدرت على ٣٥ شخصاً أحكام بالسجن أقصاها لمدة ٢٠ عاماً، في حين أُبرئت ساحة سبعة آخرين.

ومن السجناء الذين لم يحاكموا، أُفرج عن ١٦ دون توجيه تهمة لهم، ولكن ورد أن ما لا يقل عن ثمانية كانوا لايزالون معتقلين دون تهمة أو محاكمة في «بيوت الأشباح» في يناير/كانون الثاني. ومما يُذكر أن الحكومة أقرت باحتجاز ثلاثة فقط، من بينهم ميرغني عبد الرحمن سليمان. □

الأرجنتين

التعذيب والمعاملة السيئة من قبل الشرطة

استمر في عام ١٩٩١ ورود أنباء عن التعذيب والمعاملة السيئة التي يتلقاها المعتقلون لدى الشرطة في الأرجنتين.

ففي مارس/آذار، مثلاً، توفي بيدرو مولينا توليدو بعد تعذيبه أثناء احتجازه لدى الشرطة في مدينة ميندوزا. وكان قد اعتُقل على ذمة التحقيق في قضية احتيال، وتم استجوابه في مكتب الجرائم الاقتصادية التابع لقسم الشرطة المركزي؛ وزعم أنه تعرض أثناء ذلك للضرب المبرح، وتوفي في نفس اليوم متأثراً بجروحه. واتُّهم اثنان من ضباط الشرطة بجريمة القتل غير المتعمد، ولكنهما كانا لايزالان في الخدمة في نهاية العام بانتظار محاكمتهما.

ووفقاً لتقرير أصدرته مديرية حقوق الإنسان الوطنية التابعة لوزارة الداخلية، فقد قُدِّمت ٦٩٨ شكوى من «الإكراه غير القانوني»، مما قد ينطوي على إساءة معاملة المعتقلين لدى الشرطة، في بوينس أيريس في الفترة ما بين عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٦ . ورغم ما قُدِّم من الأدلة الطبية المساندة التي تثبت وقوع إصابات في ٢٦٧ من هذه القضايا، لم تتم إدانة أي شخص بالجرائم المزعومة. ووردت ٨٧٩ شكوى من «الإكراه غير القانوني» عام ١٩٨٩، و ٨٧٠ شكوى عام ١٩٩٠ في بوينس أيريس، ولكن لا يُعرف عدد أحكام الإدانة الناجمة عن هذه الشكاوى.

وينتقد التقرير السلطة القضائية ووكلاء النيابة لإحجامهم عن إجراء تحقيق وافٍ في تلك الادعاءات، ويخلص إلى أن عدم صدور أحكام بالإدانة يبين أن الإفلات من العقاب بالنسبة لهذا النوع من الجرائم هو أمر متأصل في النظام القضائي. □

إفراج

علمت منظمة العفو الدولية أن إنريك غونزاليز، الذي ورد اسمه في باب «حملة إنقاذ سجناء الشهر» في عدد أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩١ من النشرة الإخبارية، قد أُفرج عنه في ٢٠ ديسمبر/كانون الأول

أخبار السجناء

علمت منظمة العفو الدولية في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩١ بالإفراج عن ٣٤ سجيناً ممن كانوا قيد التبني أو التحقيق؛ كما تولت المنظمة ٢٥ حالة جديدة

الولايات المتحدة الأمريكية

تخفيف حكم الإعدام

تم في ١٠ يناير/كانون الثاني تخفيف حكم الإعدام الصادر على أنسون إفري ماينارد، وهو هندي كوهاري من دن، بولاية كارولاينا الشمالية، إلى السجن مدى الحياة دون الإفراج عنه بشرط حسن السير والسلوك. وكان من المقرر إعدام ماينارد بالحقن بإبرة مميتة في ١٧ يناير/كانون الثاني، بتهمة قتل رجل أبيض يُدعى ستيفن هنري عمداً في عام ١٩٨١ . ولو كان حكم الإعدام قد نُفِّذ فيه، لأصبح أول هندي من شمال أمريكا يُعدم بموجب قوانين عقوبة الإعدام المطبقة في الولايات المتحدة.

وقد منح الحاكم جيمس مارتن الرأفة التنفيذية لماينارد بسبب ما لديه من شكوك حول ثبوت التهمة عليه. فقد قال إنه لا توجد أدلة مادية تربط ماينارد بالجريمة، وأن شاهد العيان الوحيد الذي أدلى بشهادته هو شخص اعترف بمشاركته في الجريمة ومُنح حصانة من المقاضاة.

ومن الجدير بالذكر أن هذه هي المرة الأولى التي يأمر فيها حاكم لولاية كارولاينا الشمالية بتخفيف حكم إعدام منذ إعادة تطبيق عقوبة الإعدام عام ١٩٧٦ . وقد أعدمت الولاية المذكورة أربعة سجناء بموجب قانون عقوبة الإعدام الحالي، كان من بينهم امرأة واحدة. □

بوروندي

أعمال القتل على أيدي قوات الأمن

ورد أن ما لا يقل عن ١٠٠٠ شخص قد أعدموا خارج نطاق القضاء على أيدي أفراد قوات الأمن البوروندية، في أعقاب الهجمات العنيفة التي شنها معارضو الحكومة المسلحون على المنشآت العسكرية وغيرها في العاصمة بوجومبورا، وفي محافظتي بوبانزا وسيبيتوك في الشمال الغربي للبلاد، والتي بدأت في ٢٣ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩١ . وتقول السلطات إن ٥٥١ شخصاً لقوا حتفهم في أعمال العنف، إلا أنها أنكرت إعدام أي منهم.

وتنتمي الغالبية العظمى من القتلى لجماعة الهوتو التي تشكل أغلبية سكان بوروندي، بينما ينتمي معظم أفراد قوات الأمن إلى جماعة التوتسي التي تمثل الأقلية. وقد نسبت السلطات المسؤولية عن الهجمات التي وقعت في أواخر نوفمبر/تشرين الثاني وأوائل ديسمبر/كانون الأول إلى منظمة سياسية سرية تتألف من أبناء طائفة الهوتو.

ويبدو أن الكثير من أعمال القتل التي قامت بها قوات الأمن البوروندية قد نُفِّذت إما انتقاماً، أو ظناً - دون دليل - بأن الضحايا كان لهم دور في المعارضة المسلحة. فعلى سبيل المثال، ورد أن الجنود قاموا في نوفمبر/تشرين الثاني بإلقاء قنبلة يدوية في منزل في موزينداا الواقعة على بعد ١٥ كيلومتراً شمالي بوجومبورا، بعد فشلهم في العثور على مشبوه متهم بحيازة أسلحة نارية. وأسفر الانفجار عن مصرع ستة أشخاص، من بينهم أربعة أطفال تتراوح أعمارهم ما بين ثمانية أشهر وستة أعوام.

وفي حادث آخر وقع في نوفمبر/تشرين الثاني، أطلق الجنود النار - دون استفزاز فيما يبدو - على جمع مؤلف من ٣٠ شخصاً على الأقل، من بينهم خمسة عمال في محطة زراعية حكومية، وهم في طريقهم إلى مقر عملهم في محافظة سيبيتوك، مما أسفر عن مقتلهم جميعاً.

وفي حالات أخرى، ورد أن بعض السجناء أُعدموا خارج نطاق القضاء أثناء احتجاز الجيش لهم في ثكنات عسكرية في محافظات بوجومبورا وبوبانزا وسيبيتوك.

وفي ديسمبر/كانون الأول ١٩٩١، شكلت الحكومة لجنة تحقيق برئاسة النائب العام للتحقيق في عمليات القتل التي وقعت في نوفمبر/تشرين الثاني . ولا تُعرف بالضبط مهام وصلاحيات هذه اللجنة، ولم تعلن عن أية نتائج توصلت إليها حتى نهاية يناير/كانون الثاني ١٩٩٢ . □

تونس

وفيات في الحجز

توفي سبعة معتقلين سياسيين - على الأقل - في تونس خلال عام ١٩٩١، في ظروف ترجِّح أنهم ماتوا بسبب التعذيب. وكان جميع الأشخاص المتوفين من المتعاطفين مع حركة «النهضة» الإسلامية غير الشرعية، التي تعرض آلاف من أعضائها للتوقيف والتعذيب أو سوء المعاملة أثناء الاعتقال الانعزالي لفترات طويلة على مدى العام الماضي.

وفي تقرير نُشر في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩١*، أوردت منظمة العفو الدولية حالات خمسة من أولئك الذين توفوا في المعتقل، وهم: عبد العزيز المحواشي وعبد الرؤوف العربي وعامر دكاش وعبد الواحد عبدالله وفتحي الخياري. وفي معظم الحالات أُعيدت جثة الضحية إلى الأسرة ليلاً، ولم يصدر تقرير عن تشريح الجثة، أو تُجر أي تحقيقات لمعرفة سبب الوفاة. وأبلغت إحدى الأسر أن الوفاة نجمت عن أسباب طبيعية، بينما أبلغت أسرة أخرى أن الضحية قد أُطلقت عليه النار عندما أبدى مقاومة كيلا يُقبض عليه. ولم يُسمح للأقارب بفحص الجثث التي دفنت بسرعة وتحت حراسة مشددة من قبل الشرطة.

وبعد نشر التقرير، علمت منظمة العفو الدولية بوفاة اثنين آخرين من المعتقلين، وهما: فيصل بركات، وهو طالب في الرابعة والعشرين، ورشيد شماخي، وعمر ٢٨ عاماً. وقالت السلطات إن فيصل بركات لم يُقبض عليه قط، وإنه توفي في حادث من حوادث الطريق، وإن راشد شماخي قد توفي أثناء اعتقاله بسبب فشل في وظيفة الكبد. غير أن ثمة شهود عيان أخبروا منظمة العفو الدولية لاحقاً أنهم رأوا فيصل بركات في مركز شرطة نابل يوم ٨ أكتوبر/تشرين الأول، وكان مقيداً، عاري الصدر ومضرَّجاً بالدماء، وسمعوا صراخاً وضرباً طوال أربع ساعات صادراً من مكتب رئيس الشرطة. وجاء في شهادة الوفاة الطبية أن جثة فيصل بركات كانت بها آثار على باطن القدمين، وهي إصابات تنجم عادةً عن ضرب من التعذيب يُعرف باسم «الفلقة» (الضرب على باطن القدمين). أما راشد شماخي فقد شوهد يوم ٢٧ أكتوبر/تشرين الأول في الشارع مقبوضاً عليه، ومقيد اليدين، وملطخاً بالدماء. وقد احتُجز في مركز شرطة نابل لمدة ثلاث ساعات، ثم أُخذ إلى غرفة ورد أن صرخات ظلت تصدر منها عدة ساعات. وأُصيب بانهيار فنُقل إلى المستشفى حيث توفي في نفس الليلة.

هذا، ولم تستجب السلطات التونسية للمناشدات العديدة التي وُجِّهت إليها داعيةً إياها إلى إجراء تحقيق علني في هذه وغيرها من الوفيات التي وقعت في الحجز. □

*تونس: وفاة معتقلين أثناء احتجازهم قيد «الاحتفاظ»
رقم الوثيقة: MDE 30/22/91

حملة من أجل السكان الأصليين في الأمريكتين

تستهل منظمة العفو الدولية هذا الشهر أول تحرك في سلسلة من التحركات تشمل حالات المناشدة التي تسلط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك القبض والاعتقال التعسفي، والتعذيب، و«الاختفاء»، والإعدام خارج نطاق القضاء، التي يروح ضحيتها السكان الأصليون في أمريكا الشمالية والجنوبية. وسوف تستمر الحملة طوال عام ١٩٩٢، الذي يوافق ذكرى مرور ٥٠٠ عام على وصول الأوروبيين إلى المنطقة. وقد استُهدف كثير من الضحايا بسبب نشاطهم من أجل حقوق السكان الأصليين. والمنظمة تطالب بإجراء تحقيقات وافية في هذه الانتهاكات، وبتقديم المسؤولين عنها إلى ساحة العدالة. وكما هو الحال بالنسبة لجميع قضايا عقوبة الإعدام، فإن المنظمة سوف تحث على الرأفة بالمواطنين ذوي الأصل الأمريكي المحكوم عليهم بالإعدام في الولايات المتحدة، والذين استنفدوا سبل الاستئناف المتاحة أمامهم.

إذا كنت ترغب في المشاركة في هذه الحملة أو تلقي مواد أخرى من برنامج منظمة العفو الدولية لعام ١٩٩٢ بشأن السكان الأصليين، بما في ذلك تقرير من المقرر نشره في سبتمبر/أيلول، فيُرجى منك الاتصال بفرع المنظمة في بلدك. وإذا لم يكن هناك فرع لديك، فابعث برسالتك إلى:
مشروع السكان الأصليين لعام ١٩٩٢/قسم أبحاث الأمريكتين/منظمة العفو الدولية:
1 Easton Street London WC1X 8DJ/ United Kingdom.

من بين حالات المناشدة حالة خوسيه ماريا كاباسكانغو، وهو من زعماء السكان الأصليين في إكوادور، زُعم أنه تعرض للتعذيب أثناء اعتقاله لدى الشرطة في يونيو/حزيران ١٩٩١ . فمنذ أن بدأت منظمات السكان الأصليين الإكوادورية حركة احتجاج عام ١٩٩٠، بما في ذلك الدعوة إلى فض النزاعات الدائرة حول الأراضي، ظل زعماء هذه المنظمات يُستهدفون بصورة متزايدة للاعتداءات والانتهاكات من قبل الشرطة المحلية والجماعات العسكرية وشبه العسكرية التي تفعل ما تفعله برضا الحكومة.

النشرة الإخبارية لمنظمة العفو الدولية تصدر شهرياً في أربع لغات لتحمل إليكم الأنباء حول بواعث قلق منظمة العفو الدولية وحملاتها في شتى أنحاء العالم، إلى جانب التقارير التي تتسم بالدقة والاستقصاء. ويمكن الحصول على النشرة الإخبارية من منظمة العفو الدولية (انظر العنوان أدناه).